



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة

الدكتور علاء الدين العلوان

مدير منظمة الصحة العالمية لإقليم شرق المتوسط

أمام

الندوة الرابعة حول الدبلوماسية الصحية

القاهرة، مصر، 2-4 أيار/مايو 2015

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أرحب بكم في منظمة الصحة العالمية، وفي الندوة الرابعة حول الدبلوماسية الصحية . ويشرفنا هذا العام وجود كوكبة مميزة من المسؤولين رفيعي المستوى الذين يمثلون وزارات الصحة والشؤون الخارجية، والسفراء من عواصم بلدان الإقليم، ومن جنيف، وينضم إليهم السادة عمداء المعاهد الدبلوماسية وكليات الصحة العمومية، ورؤساء وأعضاء اللجان الصحية في المجالس التشريعية، إلى جانب لفيف من الخبراء البارزين في هذا المجال. وأشكركم جميعاً على قبول دعوتنا وعلى مشاركتكم لنا في هذا الحدث.

لقد تزايدت أهمية الصحة العالمية خلال العقد المنصرم، وأصبح هناك اعتراف بالصحة بوصفه إحدى الغايات المنشودة في عمل السياسة الخارجية، وأيضاً بالنظر إلى مساهمتها القوية في دفع عجلة التنمية وبناء السلام والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وصون حقوق الإنسان.

كما ارتفع مستوى مشاركة واهتمام السياسة الخارجية بالصحة العالمية ارتفاعاً هائلاً على مدار السنوات العشرة أو الخمسة عشرة الماضية. وكان إدراج الدبلوماسية الصحية على جدول أعمال الأجهزة الرئاسية لمنظمة الصحة العالمية والجمعية العامة للأمم المتحدة خيراً دليل على تنامي تلك الأهمية . ولقد أثمرت الدبلوماسية الصحية عن عدد من جولات التفاوض التي نتج عنها اتفاقات وإعلانات مهمة، ومن بينها الإعلان السياسي للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها والإعلان السياسي الخاص بالإيدز والعدوى بفيروسه، اللذين

صدّق عليهما رؤساء الدول والحكومات بالجمعية العامة. ومن بين هذه الاتفاقات والإعلانات تأتي أيضاً الاتفاقية الإطارية بشأن مكافحة التبغ (2005)، واللوائح الصحية الدولية (2005)، وجاء أحدثها في عام 2014 في صورة قرار الأمم المتحدة بشأن الصحة العالمية والسياسة الخارجية، الذي شدد على ضمان سلامة العاملين الصحيين في حالات الأزمات والطوارئ وحمايتهم من العنف.

إن رسالتنا بدعم الجهود الرامية لتعزيز مفهوم و ممارسة الدبلوماسية موضوع تدعمه الدول الأعضاء إدراكاً منها للدور الحتمي المنوط بالدبلوماسية الصحية في عالم اليوم الذي تسوده العولمة، و إذ يطلب الدول الدعم من منظمة الصحة العالمية لتعزيز قدراتها على المستوى الوطني.

ويتضح لنا، في كثير من المجالات، أنّ القضايا التي كان يقتصر التعامل معها على السياسة الوطنية باتت الآن قضايا تشغل بال العالم بأسره، ويصاحبها تداعيات تتجاوز الحدود الوطنية للبلدان . وكلما زاد إلمام البلدان بأبعاد الدبلوماسية الصحية، فإنها تصبح أكثر تأهيلاً لأداء دور أكبر في التأثير في القرارات الصحية المتخذة على الصعيد العالمي.

إن تميز الدبلوماسية الصحيّة يكمن في أنها تخرج بالقضايا الصحية من نطاقها التقليدي في القطاع الصحي إلى مجالات أخرى من أجل التصديّ للتحديات من الجوانب السياسية والاقتصادي والاجتماعية، إلا أنه، لكي تنجح مساعي الدبلوماسية الصحية، ينبغي أن يجتمع أصحاب الشأن من مختلف التخصصات مثل الحكومات والجهات الفاعلة غير الدول والمجالس التشريعية، وهم يضعون في اعتبارهم جدول أعمال الصحة العالمية وتأثيره على الصحة الوطنية.

واسمحوا لي أن استعرض معكم أمثلة عملية على الجهود الجارية في إطار الدبلوماسية الصحية.

ففي ندوة العام الماضي، ذكرتُ أن فاشيات فيروس الإيبولا التي كانت ترد أخبارها آنذاك من أفريقيا تبعث بإشارة واضحة على الصلة الوثيقة التي تربط الصحة بالسياسة الخارجية . وبعدها ببضعة أشهر، شهدنا تفاقماً هائلاً في حدة الأزمة الناجمة عن فيروس الإيبولا في بلدان غرب أفريقيا الثلاثة المعنية، وآثارها المدمرة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، ناهيك عن تهديدها للأمن الوطني والعالمي . إن الأمراض السارية وحالات العدوى المستجدة لا تعترف بأي حدود . وقد أصبح التعاون الدولي لتحقيق الأمن الوطني والإقليمي والعالمي الآن أكبر من أي وقت مضى، حيث أدركنا أن الإجراءات التي يتخذها بلدٌ بمفرده غير كافية لإيقاف انتشار الأوبئة . فهذا مثال واضح على أهمية الدبلوماسية الصحية في سياق الأمن الصحي العالمي .

كما يُعزّجُ الإعلان السياسي للأمم المتحدة بشأن الوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها مثلاً حياً آخر على الدبلوماسية الصحية. فقد اجتمع رؤساء الدول والحكومات، إقراراً منهم بحجم العبء الذي تفرضه هذه الأمراض

على اقتصادات البلدان وعلى عافية شعوبها، من أجل مناقشة القضية تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد انتقلت المناقشات حول هذا الموضوع من جمعية الصحة العالمية، حيث يلتقي وزراء الصحة، إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث يجتمع رؤساء الدول والوزراء وكبار المسؤولين من قطاع الشؤون الخارجية وغيره من القطاعات، من أجل مناقشة أبعاد التصدي لمثل هذا التهديد العالمي في مختلف القطاعات. وبهذا، فقد تآزرت السياسة الخارجية والصحة العالمية وتكاتفتا في التفاوض من أجل إيجاد حلول لمثل هذا الوباء الذي يهدد الصحة العالمية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن إقليم منظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط يشهد صراعات وأزمات تؤثر على أكثر من نصف الدول الأعضاء بالإقليم. ولذا، يُمكن للدبلوماسية الصحية أن تلعب دوراً رئيسياً في إيقاف الأعمال العدائية للسماح بإدخال المساعدات الإنسانية وللمساهمة في إيجاد بيئة إيجابية للحوار السياسي. ويمكن للدبلوماسية الصحية أن تُسهم أيضاً في إعادة بناء النظم الصحية المتهالكة، من خلال التأكيد على أهمية التغطية الصحية الشاملة من أجل التنمية المستدامة والعدالة.

لقد كان ذلك حقاً هو اعتقادي لعدة سنوات مضت بأن هذا المجال يستحق منا الاهتمام في هذا العالم الذي يتغير بوتيرة سريعة. فالبعض منا في قطاع الصحة يحتاج لأن يكونَ فهماً أفضل عن الروابط بين الصحة والأوساط الأوسع نطاقاً للسياسات، ومنها السياسة الخارجية. ومن هنا، فنحن ندرك مدى أهمية مشاركة هذا الإقليم وحضوره في المفاوضات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للصحة، وكذلك في المناقشات الدائرة في كثير من المحافل السياسية المختلفة، الإقليمية منها والعالمية. ولهذا فقد واصلنا، طوال الثلاثة أعوام الأخيرة، جمع أبرز راسمي السياسات في قطاعات الصحة والشؤون الخارجية والمجالس التشريعية وغيرها من القطاعات، حتى يتسنى لنا رفع مستوى الوعي وبناء القدرات، وحتى نضمن نخراط بلداننا في المناقشات العالمية حول التحديات التي تواجه جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية في هذا الإقليم.

وقد زادت قناعتني يوماً بعد يوم بأن الحاجة إلى التصدي هي لهذه المسألة قد أصبحت أكثر إلحاحاً عن ذي قبل، وخصوصاً بالنسبة لنا في هذا الإقليم، الذي يشهد تغيرات جمة وأزمات كبرى سياسية، واجتماعية، واقتصادية، فضلاً عن الكوارث الطبيعية، ولكل منها أثر كبير على الصحة، ولكل منها دور ذو أهمية متزايدة بالنسبة للسياسة الخارجية.

ويوماً بعد يوم ندرك أن حلول التحديات الصحية الرئيسية تتطلب مشاركة القطاعات الأخرى داخل الحكومات والأطراف المعنية خارجها بما في ذلك دوائر الصناعة، واتخاذ هذه القطاعات والأطراف المعنية إجراءات في هذا المضمار. وفي الوقت نفسه ومع اتساع نطاق العولمة، أصبح واضحاً في الكثير من المجالات أن الأمور التي كانت

مقصورة على السياسة الوطنية غدت قضايا محل اهتمام عالمي ، ولها تأثير يمتد وراء الحدود الوطنية . ومرة أخرى، هناك مجالات لم يعد يُظنر إليها على أنها قضايا صحية خالصة ، مثل الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالصحة، وأهداف التنمية المستدامة الجديدة، ومرض الإيدز والعدوى بفيروسه، والأمراض غير السارية، وصحة البيئة ؛ إذ تُعتبر هذه القضايا كذلك موضوعات يهتم بها العالم على نطاق واسع.

وعلى نحو ما أسلفت، فإن لنا في العهد العالمي للأمراض السارية والعدوى المُستجدة أو الأوبئة خير مثال . وها هي كارثة الإيبولا وغيرها من التجارب المشابهة ، مثل فاشية متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) منذ اثني عشر عاماً، تثبت لنا مرة بعد أخرى أنه ليس في مقدور بلد واحد ، منفرداً، تقديم استجابة كافية لحماية صحة سكانه وأمنهم . واليوم يلوح في الأفق خطر عالمي يتمثل في مقاومة مضادات الميكروبات، وهو خطر يهدد العالم أجمع ويتطلب جهوداً شاملة ومُسرّقة من كافة البلدان للتصدّي للاستخدام الجائر وغير الرشيد لمضادات الميكروبات، ليس فقط في مجال صحة الإنسان بل في تربية الحيوانات على حد سواء.

ويختلف أسلوب عمل الدبلوماسية الصحية على المستوى الوطني . واعتقد أن أكثرنا يلاحظ أن الأمر لا يقتصر على مجرد تبني بلدانٍ مختلفة مواقفَ مختلفة تجاه قضايا معينة . فالوصول إلى إجماع في الآراء بشأن الجوانب المختلفة التي تؤثر على الصحة أمر مُعقّد في البلد الواحد في أغلب الأوقات . فالاهتمامات المختلفة والمواقف المختلفة أمر واقع، وغالباً ما تتنافس هذه الاهتمامات والمواقف بين قطاع الصحة والشؤون الخارجية والمالية والصناعة والتعاون الإنمائي والقطاعات الأخرى . ومن اللافت للنظر كذلك أن نرى كيف تتباين مواقف البلدان واستراتيجياتها حسب مَن يُهمك هذا البلد أو ذاك في المفاوضات الدولية . وقد شاهدت بنفسني كيف تحوّل إجماع الدول الأعضاء على قضايا معينة في جنيف إلى أمر خلافي ومثار جدل في نيويورك .

وربما يحدث هذا الموقف بسبب وجود عدة عوامل تؤثر على السياسة الخارجية . ومن اليسير استيعاب الأخطار المباشرة التي تمثلها الجوائح والأمراض المُستجدة والإرهاب الحيوي على الأمن الوطني والعالمي، لكن هذا ليس هو السبب الوحيد . فهناك اعتبارات أخرى هامة يراعيها قطاع السياسة الخارجية ، منها السعي لتحقيق النمو الاقتصادي، وحماية المصالح الوطنية، وتعزيز التنمية، ودعم حقوق الإنسان . ورأينا كيف خلقت مبادرات صحية الخلاف بسبب عدم تقارب المصالح الاقتصادية . ورأينا التوترات تنشأ بين التجارة والصحة ، وبعضها في أروقة منظمة التجارة العالمية في مجالات تتعلق بالتبغ ، وسلامة الأغذية ، والحواجز التقنية أمام التجارة ، والتجارة في الخدمات، وإتاحة الأدوية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

وكما ذكرت سابقاً، تؤبّن الأزمات والصراعات والكوارث ، الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان ، على إقليمنا تأثيراً غير متناسب، وهذا أمر يُؤسف له؛ فأكثر من نصف بلدان الإقليم تشهد حالات طوارئ حادة، وقلقل أو أزمات مزمنة طويلة الأجل . ومرة أخرى ، نعلم أن الشواغل الصحي والسياسة الخارجية تتلاقيان وغالباً ما

تتفاعلان في حالات الطوارئ في مواقف كثيرة منها تقديم المساعدات الإنسانية . ولدينا نماذج حية لمواقف سياسية صعبة نشأت عن هذا التفاعل . وآمل أن تكون هذه القضية موضع نقاش حيوي وبريء في اجتماعنا اليوم.

ولدينا في الوقت ذاته خبرات تدعو للاهتمام في الكثير من بلدان الإقليم، بما في شير إلى أن التدخلات الصحية تستطيع الإسهام فعلاً في حل الأزمات السياسية أو الصراعات أو التخفيف من وطأتها . وهذا ما يُطرق عليه بعض الناس "الصحة جسر من جسور السلام"، وتدور حول الفكرة التي تقضي بإمكانية تصميم التدخلات الصحية تحديداً بطريقة تهدف إلى إحداث أثر إيجابي على صحة السكان ، وأن نُشهِم في الوقت ذاته في إحلال السلام.

ولعل البعض يتساءل: ما مدى أهمية الدبلوماسية الصحية لعملائنا في منظمة الصحة العالمية؟

في عام 2012، اعتمدت الدول الأعضاء في الإقليم خمس مجالات ذات أولوية للتعاون مع المنظمة . وهذه المجالات هي: تعزيز النُظُم الصحية صوب بلوغ التغطية الصحية الشاملة، والأمن الصحي وجدول الأعمال غير المُستكمل لمكافحة الأمراض السارية، ووباء الأمراض غير السارية، وصحة الأمهات والأطفال، والتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات . وثُمَّ بُدِئَ هذه المجالات الخمس بحقِّ التحدّيات الرئيسية التي تواجه التنمية الصحية في الإقليم . بعبارة أخرى، نحن مقتنعون أن إقليمنا لن يستطيع تنفيذ استراتيجية شاملة لمعالجة هذه المجالات ذات الأولوية دون تقوية القُدُرات في مجال الدبلوماسية الصحية . فإشراك القطاعات الأخرى غير القطاع الصحي في التعامل مع الأولويات الصحية يجب أن يكون أولوية استراتيجية في عملنا . فنحن بحاجة إلى تقوية مهارتنا التفاوضية. ومن الأمور التي تحظى بأهمية كبيرة الوصول إلى فهم مشترك، وتبني مواقف مشتركة، والتنسيق والقيام بعمل مشترك فعال بين السياسة الخارجية والصحة . وعلى هذا المنوال، تقع على عاتق المجالس التشريعية المسؤولة عن سنّ التشريعات وإعداد السياسات ومراقبة السلطة التنفيذية، كما أن لأعضاء هذه المجالس والبرلمانيين دوراً كبيراً في دعم التنمية الصحية ورصدها. إلا أن التفاعل والتنسيق والعمل المشترك بين الصحة والسياسة الخارجية يتسم بالضعف في الكثير من البلدان في الإقليم . ومن واقع خبراتي الشخصية أرى أن الصحة غالباً ما تكون غائبة أو ضعيفة في بعض وزارات الخارجية بالإقليم، وقد أطلقت الندوة التي عُقدت العام الماضي دعوة لجميع وزارات الخارجية أن تتضمن هياكلها التنظيمية ضباط اتصال أو وحدات معنية بالصحة العالمية .

وعلاوة على هذه الأولويات الصحية المُستحدّة وأثرها على الأمن العالمي، تُركِّز المداورات الحالية في أروقة جمعية الصحة العالمية وغيرها من المنتديات على الأهمية المتنامية للجهات الفاعلة الجديدة غير الدول (مثل المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التجارية الخاصة، والمؤسسات الخيرية، والدوائر الأكاديمية)، وعلى التحدّيات التي يصعّض مشاركة هذه الجهات الفاعلة.

وكم يسرني أن ينضم إلينا اليوم في الجولة الرابعة من هذه الندوات مديرو رؤساء معاهد الصحة العامة الوطنية .
وعلينا، إذا ما أردنا تقوية الدبلوماسية الصحية في الإقليم، أن ندمج هذا التخصص في المناهج الدراسية التي
يدرسها طلبة الصحة العامة في المرحلة الجامعية . وتستطيع معاهد الصحة العامة الوطنية والمعاهد الدبلوماسية أن
تتعاون فيما بينها للاضطلاع بدور جوهري في تعزيز الدبلوماسية الصحية.

ويحدوني الأمل أن نعمل جميعاً على مدار الأيام القليلة القادمة في سبيل؛ أولاً: تقوية قدرات الدول الأعضاء على
فهم الدبلوماسية الصحية والتصرف بموجبها والتأثير الإيجابي عليها، مع التركيز على القضايا الصحية التي تحظى
بالأولوية القصوى وترتبط بالإقليم؛ ثانياً: دمج مفاهيم الدبلوماسية الصحية ونهجها في منطلقات السياسة الخارجية
للتصدّي للتحديات الصحية الخطيرة ذات الطبيعة العالمية والعبارة للحدود الوطنية والإقليمية.

وأمامنا جدول أعمال حافل يتضمن حلقات نقاشية تتيح للحضور تبادل الأفكار والخبرات . وسوف نناقش
مفهوم الدبلوماسية الصحية وأهميتها ووجه ارتباطها بالسياسة الخارجية، والدور القيادي لمنظمة الصحة العالمية في
مجال الصحة العامة، وكيف تولى الأجهزة الرئاسية الاهتمام الواجب إلى الدبلوماسية الصحية في الآونة الأخيرة.
وسوف نؤكّد على مجال الأمن الصحي باعتباره شاغلاً تتزايد أهميته وسرعة ضمان التوازن، عبر السياسة الخارجية،
بين القضايا الصحية محل الاهتمام الوطني وتلك القضايا ذات الطبيعة العالمية.

وهناك قضايا خاصة تحظى بالأولوية ستكون موضع مناقشة مُسرّعة؛ وهي : الأمراض غير السارية، وخطة التنمية
ما بعد عام 2015، والأمن الصحي مع التركيز على قضايا مثل مقاومة مضادات الميكروبات واستئصال شلل
الأطفال والإيبولا والفيروس التاجي (فيروس كورونا) المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، والأزمات
والاستجابة الإنسانية.

وسوف تحتتم هذه الندوة أعمالها بجلسة للتواصل حول التأثير في الوضع الحالي و تعزيز مفهوم الدبلوماسية
الصحية. وآمل أن تستخلص هذه الجلسة الرسائل الرئيسية من المناقشات ، وأن تقترح وسائل نستطيع من خلالها
إيصال رسائلنا الصحية في المنتديات الدبلوماسية بطريقة أكثر كفاءة وفعالية .

وستكون مدة العروض التقديمية قصيرة قدر المستطاع بما يتيح وقتاً كافياً للمناقشات . وما من شك في أن وجودكم
اليوم، ممثلين لتخصصات مختلفة وقطاعات متنوعة، سوف يثري النقاش . وإنني أدعوكم أن تتبادلوا خبراتكم وأن
تعبروا عن رؤاكم ووجهات نظركم حتى نستطيع جميعاً الاستفادة منها.

وختاماً أشكركم على حسن استماعكم، متمنياً لكم التوفيق والسداد في ندوتكم.